2024/05.

واردات عدد .....
24 جانفي 2024
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مشروع قانون

يتعلّق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال "رحمورة"

فصل وحيد - تتم الموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال "رحمورة" الملحقة بهذا القانون والممضاة بتونس في 11 ديسمبر 2023 بين الدولة التونسية من جهة والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وشركة "بانورو ت. ب. س (يو كاي) برواكشن المحدودة" من جهة أخرى.

2024/05.

2024/05.

شـــرح الأسـباب

(مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يُعرف بامتياز الاستغلال "رحمورة")

يهدف مشروع هذا القانون إلى الموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يُعرف بامتياز الاستغلال "رحمورة" المتواجد بولاية صفاقس.

وقد أُسند امتياز استغلال المحروقات "رحمورة" موضوع مشروع هذا القانون، بمقتضى قرار وزير الاقتصاد الوطني المؤرخ في 30 ديسمبر 1992 الصادر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 4 المؤرخ في 15 جانفي 1993 لمدة صلوحية بثلاثين (30) سنة **انتهت في 14 جانفي 2023**. وهو منبثق من رخصة البحث عن المحروقات "قرقنة الغربية" التي تم تأسيسها بمقتضى قرار وزير الاقتصاد الوطني المؤرخ في 15 ماي 1979. كما يخضع امتياز "رحمورة" للنصوص السابقة لمجلة المحروقات التي صدرت سنة 1999 كما نصّت على ذلك الأحكام الانتقالية لهذه المجلة.

ويرجع الامتياز حاليا لكل من المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بنسبة 51% وشركة " Panoro TPS (UK) Production Limited" بنسبة 49%. وتقوم شركة « Thyna Petroleum Services TPS» بدور المشغّل للامتياز والتي يمتلك رأس مالها مناصفة كل من الشريكين.

ويحتوي حقل "رحمورة" على بئر منتج واحد وهو "رحمورة -1" بمعدّل إنتاج يومي بحوالي 380 برميل من النفط الخام، علما وأن الإنتاج الجملي للحقل إلى موفى سنة 2021 بلغ حوالي 7.04 مليون برميل من النفط في حين يُقدّر الاحتياطي المتبقي القابل للاستخراج بـ 1.1 مليون برميل من النفط الخام.

ويندرج امتياز الاستغلال "رحمورة" ضمن مجموعة من الامتيازات تضمّ ثمانية عشر امتيازا تنقضي كلّها خلال الفترة الفاصلة بين **ديسمبر 2018 وديسمبر 2023** والتي تم تصنيفها قبل هذه الفترة من قبل الوزارة المكلفة بالطاقة كـ"امتيازات استغلال شارفت مدّتها على الانتهاء" بما استوجب آنذاك اعتماد خطة ومنهجية عمل موحّدة لتحديد مآلها ومعالجة وضعيتها على ضوء مختلف المعطيات الفنية والاقتصادية والجوانب القانونية والترتيبية المتعلقة بها.

وحيث أن مآل امتيازات الاستغلال عند انتهاء صلوحيتها يقتصر على فرضيتيْن اثنتيْن وهما إما مواصلة استغلالها في إطار إسناد جديد أو إيقاف استغلالها وبالتالي هجرها بصفة نهائية، فإن الوزارة اعتمدت بصفة مبدئية ورئيسية الخيار الأول الذي يُمكّن من ضمان استمرارية استغلالها بعد نهاية صلوحيتها لما لهذا التوجّه من مردودية إيجابية في المحافظة على نسق الإنتاج الوطني من المحروقات وتطويره.

وقد اعتمدت الإدارة في تجسيم خيار مواصلة الاستغلال، على آلية حق الأولويّة التي تجد أساسها القانوني في الاتفاقيات الخاصة برخص البحث المتأتي منها الامتيازات المذكورة حيث ينص الفصل 68 من كراس الشروط الملحق بهذه الاتفاقيات على أن السلطة المانحة تتعهد بإعطاء أصحاب الامتياز الأولوية في التمتع بامتياز استغلال جديد لنفس المساحة المعنية بنفس الشروط التي يمكن أن يسند بها الى الغير على

واردات عدد .....
24 جانفي 2024 B
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

2024/05.

أن تتولى السلطة المانحة في هذه الصورة اعلام أصحاب الامتياز بقرارها مواصلة الاستغلال وبتطبيق حق الأولوية في اطار منح امتياز استغلال جديد وذلك في أجل خمس سنوات قبل انقضاء مدة صلوحية الامتياز.

Article 68:

« A l'expiration d'une quelconque concession du titulaire, l'autorité concédante s'engage à donner au titulaire un droit préférentiel pour l'attribution éventuelle d'une nouvelle concession sur la surface considérée aux clauses et conditions qui pourront être fixées alors d'un commun accord. Ce droit préférentiel comprend l'engagement de la part de l'autorité concédante, de ne pas attribuer une nouvelle concession à un tiers sans avoir préalablement offert au titulaire de lui attribuer, aux même clauses et conditions que celles que l'autorité concédante sera prête à consentir au dit tiers. A cet effet, avant la fin de la cinquième année précédant l'expiration de la concession, l'autorité concédante décidera si elle désire attribuer une nouvelle concession sur la surface considérée, et notifiera sa décision au titulaire par lettre recommandée ».

وفي وضعية امتياز استغلال "رحمورة" موضوع مشروع هذا القانون، فإن السلطة المانحة لم تتولَ مراسلة أصحاب الامتياز لإعلامهم بنيتها في مواصلة استغلاله. غير أنه ومع قرب انتهاء صلوحية الامتياز الموافق لتاريخ 14 جانفي 2023، فقد تقدّمت المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وشركة Panoro TPS (UK) Production Limited"بوصفهم أصحاب الامتياز بمطلب بتاريخ 22 أكتوبر 2021 قصد مواصلة استغلاله في إطار منح امتياز استغلال جديد طبقا لشروط وبنود السلطة المانحة المستوجبة للغرض وهو ما تطلّب النظر في الصيغ القانونية المتاحة لمعالجة هذا الملف.

وقد تم استشارة مصالح الشؤون القانونية للوزارة بهذا الخصوص التي أكّدت على أن الإدارة ووفقا للأحكام التعاقدية المطبقة على امتياز استغلال "رحمورة"، لا يُمكنها مواصلة استغلال هذا الحقل بعد انقضاء صلوحيته مع الغير قبل إتاحة هذه الإمكانية لصاحب الامتياز الأصلي وذلك بقطع النظر عن إعلانها من عدمه عن نيتها في مواصلة الاستغلال حيث أن حق الأولوية هو حق أصيل يعود لأصحاب الامتياز الحاليين حتى إذا غفلت الإدارة عن القيام بالإجراءات المستوجبة في هذا الإطار وهي إجراءات محمولة عليها في كل الحالات.

وحيث تظافرت هذه المعطيات القانونية مع اعتبارات المصلحة الوطنية التي اقتضت مواصلة استغلال امتياز "رحمورة" بالنظر لوجود مخزون قابل للاستخراج علاوة على توفر القدرات الفنية والمالية لدى المستثمر الحالي، فقد صادقت اللجنة الاستشارية للمحروقات عدد 135 المنعقدة بتاريخ 7 أكتوبر 2022 على اعتماد التمشي المقترح من الإدارة والمتمثل في دعوة أصحاب الامتياز لإيداع مطلب للحصول على امتياز استغلال جديد وذلك اعتمادا على مقتضيات الفصل 2.39 من مجلة المحروقات الذي ينص على أنه " يمكن للدولة التونسيّة أن ترخّص وفق شروط يتفق عليها مسبقا في إطار اتفاقية خاصة لأيّ مؤسسة تتوفّر لديها القدرة الفنيّة والماليّة اللازمة في استغلال امتياز تمّ إرجاعه أو تركه أو إسقاطه".

وتنفيذا لهذا التمشي، قامت السلطة المانحة بضبط البنود والشروط المتعلقة بمنح امتياز استغلال جديد "رحمورة" وتوجيهها لأصحاب الامتياز المذكور بتاريخ 18 نوفمبر 2022 ودعوتهم لإيداع مطلب رسمي للحصول على امتياز جديد "رحمورة" طبقا لمقتضيات الفصل 2.39 من مجلة المحروقات.

وعليه، تقدّمت المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بالاشتراك مع شركة " Panoro TPS (UK) Production Limited" بتاريخ 2 ديسمبر 2022 بمطلب رسمي يتعلق بالحصول على امتياز استغلال جديد يُسمّى امتياز الاستغلال "رحمورة" لمدة صلوحية بـ 16 سنة. وتضمّنت خطة التطوير المقترحة الشروط والبنود الفنية المضبوطة من طرف السلطة المانحة. وقد تمّ عرض هذا المطلب على أنظار اللجنة الاستشارية للمحروقات عدد 136 خلال جلستها المنعقدة في 15 ديسمبر 2022 وحظي بموافقتها.

ويتبيّن من خلال دراسة الملف أن مختلف الاعتبارات الواقعية والموضوعية والمصلحة العامة تقتضي مواصلة استغلال امتياز استغلال المحروقات "رحمورة" في إطار منح امتياز جديد. كما أن وجود منشآت مشتركة مع امتيازات "سرسينة" و"قرمدة" الراجعة لنفس المستثمر بالإضافة إلى وجود احتياطي قابل للاستخراج من الحقل ومردودية اقتصادية للدولة والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية تُفسّر المقاربة المعتمدة. حيث يتّضح من خلال الدراسة الاقتصادية المنجزة أن مشروع مواصلة الإنتاج على امتياز الاستغلال "رحمورة" يكتسي مردودية اقتصادية لكل من الدولة والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية إذ تُقدّر عائدات الدولة من المشروع بحوالي 45,6 مليون دولار (موزعة بين 14.9 مليون دولار كأتاوة و28.1 مليون دولار ضريبة على الأرباح و2.6 مليون دولار تزويد السوق المحلية) كما قدرت المردودية الاقتصادية المنتظرة للدولة بما يقارب 32.7 مليون دولار. مع التذكير وأن الإنتاج المتبقي القابل للاستخراج من الحقل يبلغ حوالي 1.8 مليون برميل من النفط الخام.

وتجدر الإشارة أن النظام القانوني للاتفاقية المقترحة يستمد مرجعيته من مجلة المحروقات طبقا لمقتضيات الفصل الخامس من القانون عدد 93 لسنة 1999 المتعلق بإصدار المجلة الذي نصّ على إلغاء كل النظم الانتقالية بانقضاء أجل سندات المحروقات المنطبقة عليها وكذلك الفصل 19 من مجلة المحروقات الذي نصّ على أن الاتفاقية الخاصة تبرم طبقا لأحكام هذه المجلة وللتراتيب المتخذة لتطبيقها.

وحيث استوفى مسار إسناد امتياز استغلال المحروقات "رحمورة" إلى المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وشركة "Panoro TPS (UK) Production Limited" الشروط الشكلية والإجرائية خاصة من خلال توفّر سند قانوني يسمح بذلك وموافقة اللجنة الاستشارية للمحروقات مع ثبوت الجدوى الاقتصادية للدولة والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية في مواصلة الاستغلال علاوة على أن هذا التوجّه ينخرط في صلب الاستراتيجية الوطنية في قطاع المحروقات والتي تتمثل أحد محاورها في المحافظة على نسق الإنتاج الوطني للمحروقات والعمل على تطويره، فقد تم إعداد مشروع القانون المرفق للموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز الاستغلال "رحمورة".

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المعروض.